13 العمل المناخي

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

تطال المنطقةَ العربية من جراء تغيّر المناخ آثارٌ بالغة، بفعل ارتفاع درجات الحرارة، فتعرِّض أعداداً كبيرة من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف. ويُوقع تزايد الكوارث والظواهر المناخية الشديدة خسائر في الأرواح ويُلحق أضراراً في الاقتصاد. وفي حين يستثمر العديد من البلدان في التكيُّف مع تغيّر المناخ وتنويع الاقتصادات واعتماد استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، يبقى من الضروري توسيع نطاق الجهود على مستوى المنطقة، لتشمل جميع الجهات المعنية، وتوثيق الرابط بين العلوم والسياسات العامة للتصدي لتغيّر المناخ، وجعل تقييم آثار تغيّر المناخ والمخاطر جزءاً أصيلاً من أنظمة التخطيط.

وقائع

+1.5 درجة مئوية

شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في درجة الحرارة بمعدل 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية[1].

96% وفيات ناجمة عن الكوارث في البلدان الأقل نمواً

يزداد عدد الكوارث كل سنة منذ عام 1990[2]. وقد بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الكوارث بين عامي 2010 و2019 أكثر من ضعف ما كان عليه في العقد السابق، معظم هذه الوفيات (96 في المائة) حدثت في البلدان الأقل نمواً[3].

44 مليون شخص متضرر من الجفاف

ألحق الجفاف أضراراً بأكثر من 44 مليون شخص في المنطقة بين عامي 1990 و2019[4].

19.7 مليار دولار

أوقعت الكوارث أضراراً تجاوزت قيمتها 19.7 مليار دولار بين عامي 1990 و2019، منها 6.8 مليار دولار بسبب الزلازل، و5.7 مليار دولار بسبب الفيضانات، و6 مليارات دولار بسبب العواصف[5].

تشير التقديرات إلى أن تغيّر المناخ سيتسبّب في الحد من توفر المياه، ويغيّر أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة، ويزيد من تعرّض السكان لتداعيات ندرة المياه وفقدان فرص العمل في الزراعة وموجات الحر[6].

ستتسبّب آثار تغيّر المناخ في تناقص موارد المياه المتجددة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030، نتيجة لانخفاض هطول الأمطار وازدياد الطلب على المياه مع ارتفاع درجات الحرارة، واتساع نطاق تسرّب مياه البحر إلى المياه الجوفية الساحلية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر[7].

خطط التنمية الوطنية

تغطّي خطط التنمية في جميع البلدان الإنتاج الزراعي والرعوي، لكن الخطط التي تتطرق بالتحديد إلى تغيّر المناخ والشواغل البيئية تبقى قليلة.

المساهمات المحددة وطنياً

قدّمت إحدى وعشرون دولة عربية مساهمات محددة وطنياً عملاً باتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، شملت تدابير التخفيف والتكيّف. إلا أن سبع دول لم تدرج في تقاريرها مقاصد خفض الانبعاثات (البحرين، والسودان، والصومال، وقطر، والكويت، ومصر، والمملكة العربية السعودية)[8].

مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

تتزايد مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على المستوى الإقليمي وقد قاربت المعدل العالمي في عام 2013. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، كاد معدل مساهمة الفرد في الانبعاثات يبلغ أربع مرات المتوسط العالمي. وتسجل مصر والمملكة العربية السعودية أعلى معدلات الانبعاثات التراكمية في المنطقة[9].

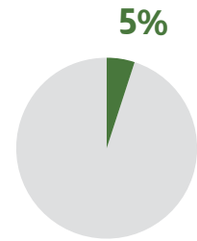

لم تتجاوز مساهمة المنطقة في المجموع العالمي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 5 في المائة في عام 2014. كما لم يتجاوز نصيب المنطقة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 5 في المائة[10].

تمويل العمل المناخي

يشكّل التكيُّف مع تغيّر المناخ أولويّة في المنطقة، لكنّ التدفقات المالية الثنائية من البلدان المتقدمة لأغراض الحد من آثار تغيّر المناخ تجاوزت التدفقات لأغراض التكيُّف بخمس مرات في عام 2016. ولم تستفد سوى 5 من أصل 22 دولة عربية من الصندوق الأخضر للمناخ، وهو صندوق متعدد الأطراف يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بسُبُلٍ منها اتفاق باريس[11].

قياس الهدف 13 في المنطقة العربية وفقاً لإطار المؤشـرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

تتوفر بيانات عن مؤشر واحد من 8 مؤشرات[12]، وعن مقصد واحد من 5 مقاصد للهدف 13.

تركّز مقاصد ومؤشرات الهدف 13 على المِنعة إزاء تغيّر المناخ والتخطيط والتعليم والتمويل. وبين هذه المقاصد ومقاصد ومؤشرات الأهداف الأخرى روابط واضحة، مثل الهدف 7 الذي يتضمّن مقاصد عن كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة؛ والهدف 9 بشأن التصنيع المستدام؛ والهدفين 1 و11 ومقاصدهما عن القدرة على الصمود؛ والهدف 12 ومقاصده عن الاستخدام المستدام للموارد وعدم كفاءة إعانات الوقود الأحفوري.

وترتبط مقاصد ومؤشرات الهدف 13 باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ كما بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث. ويتيح تقديم التقارير بموجب الاتفاقية والإطار مجالاً أفضل لقياس حالة تغيّر المناخ مع مرور الوقت. فللجهود الإقليمية الحاسمة والمستمرة والمتضافرة لإنتاج البيانات وتبادلها، فضلاً عن تقييمات وتوقعات تغيّر المناخ، أهمية بالغة، وهي تدعم جهود الحكومات العربية في قياس الأثر، وتصميم التدخلات، وتقديم التقارير عن الالتزامات العالمية[13].

ومن الثغرات المحتملة في المؤشرات الرسمية للهدف 13 التركيز على اعتماد الخطط والاستراتيجيات والتبليغ عنها، بدلاً من التركيز على جودة هذه المواد ومحتواها ومدى الالتزام بها.

ومن الثغرات في المؤشرات أيضاً ما يرتبط برصد الانبعاثات. فليس هناك سوى مؤشر رسمي واحد عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ضمن الهدف 9 (المؤشر 9-4-1 بشأن انبعاثات

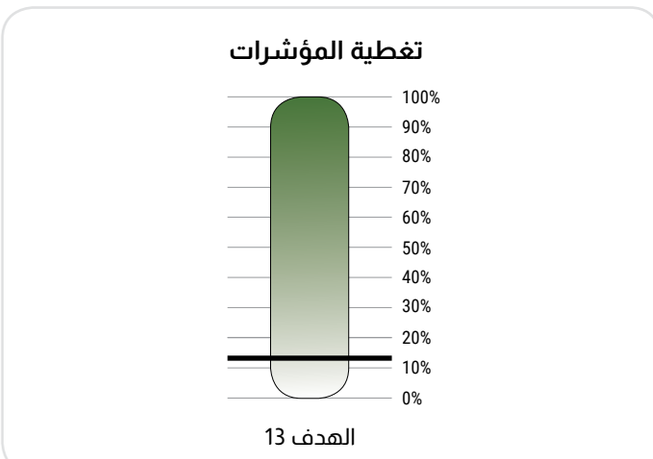

ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة). ويستلزم القياس الملائم للتقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ في المنطقة العربية كما في أماكن أخرى، استكمال المؤشرات الرسمية بمؤشرات وطنية عن إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومساهمة الفرد في الانبعاثات والانبعاثات المنسوبة الى كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. والبيانات بشأن هذه المؤشرات متاحة على نطاق واسع.

ومن شأن المؤشرات المتعلقة بالتمويل وبناء القدرات ودعم تطوير التكنولوجيا ونقلها واعتمادها في مجال تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث أن تساعد أيضاً في تقييم الاحتياجات والفوائد وفي تقدّم البلدان النامية، وفي تسريع تحقيق الهدف 13.

يتضمّن الهدف 13 مقصداً واحداً ينبغي تحقيقه بحلول عام 2020

المقصد 13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن

العوائق الرئيسـية أمام التصدي لتغيّر المناخ وآثاره على المنطقة العربية

على الرغم من الفوارق بين البلدان العربية في مستويات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومساهمتها المنخفضة نسبياً من الانبعاثات على مستوى العالم، تتحمّل المنطقة أعباءً ثقيلة من جراء تغيّر المناخ. ومن العوامل التي تزيد من وطأة هذه الأعباء ما تشهده المنطقة من ندرة في المياه وتوسّع عمراني في غياب الإدارة السليمة، وعدم الكفاءة وضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي.

وتطال آثار تغيّر المناخ البيئة المعيشية وصحة الإنسان (الهدف 3)، والازدهار (الهدف 8)، وتوفر المياه (الهدف 6)، والأمن الغذائي (الهدف 2). ومع النمو السكاني في جميع أنحاء المنطقة، يفاقم تغيّر المناخ الآثار السلبية للهجرة والتوسّع العمراني (الهدف 11). والتلوث في تصاعد يطال البر والمحيطات والهواء، ويصل في بلدان عديدة إلى مستويات باعثة على القلق، لما لها من عواقب مباشرة على صحة الإنسان. ولعلّ أكبر العواقب الناجمة عن تغيّر المناخ وما يجلبه من كوارث تقع على الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر (الهدف 1)، ولا سيما سكان الريف والنساء الفقيرات وسكان الأحياء الفقيرة واللاجئين والنازحين وكذلك سكان المناطق الساحلية المنخفضة.

والتكيّف مع تغيّر المناخ أمرٌ لا مناص منه، كذلك حال جهود التخفيف من آثاره. ويمكن دعم هذه الجهود بالتنويع الاقتصادي، الذي هو من الأولويات الحاسمة في حالات الاعتماد الشديد على النفط (الهدف 8)، والتحوّل إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة (الهدف 12).

ويرتبط تحقيق الهدف 13 بتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى ومقاصدها، بما في ذلك الهدف 7 (كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة)، والهدف 2 (الأمن الغذائي)، والهدف 9 (الانبعاثات الصناعية)، والهدف 12 (كفاءة الموارد ودعم الوقود الأحفوري) والهدفان 14 و15 (سلامة المحيطات والغابات). غير أن هذه الروابط لا تأخذ الحيّز اللازم في التخطيط الإنمائي ولا في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية.

ومن أشدّ آثار تغيّر المناخ ما يرتبط بتوّفر المياه، وما يترتب عليه من تداعيات على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتقع الأضرار على المجتمعات الريفية، وعلى الفقراء في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

وتتزايد الظواهر المناخية الشديدة، من جفافٍ وفيضانات مفاجئة وعواصف رملية وترابية، بوتيرة لم يسبق لها مثيل[14]. وهي تهدد البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، فتؤثّر في حياة الأفراد وصحتهم، وتتسبب بأضرار جسيمة للبنية التحتية، وللموارد سواء أكانت من خير الطبيعة أم صنع الإنسان. وتتفاوت كثيراً على التكيُّف مع تغيّر المناخ بين البلدان العربية، وتبقى البلدان الأقل نمواً هي الأكثر عرضة لمخاطره[15].

في العراق، هاجر أكثر من 60,000 مزارع فقير إلى مناطق حضرية، بعد أن تضرّرت سُبُل عيشهم **بالجفاف** في عامي 2006 و2008. وشهد الأردن حركات نزوح مماثلة.

في مناطق الساحل في موريتانيا، تسببت كل موجة كبيرة من موجات الجفاف بنزوح إلى المدن وانتقلت الأسر من البدو بمئات الآلاف إلى نواكشوط ونواذيبو حيث تلامس الآبار العميقة المياه الجوفية. وازداد عدد سكان نواكشوط من 40,000 إلى أكثر من 700,000 بين عامي 1970 و2000.

في السودان، تحرّك خط المناطق شبه الصحراوية والصحراوية من 50 إلى 200 كيلومترٍ جنوباً منذ عام 1930، ومن المتوقع أن يستمر بالتحرك جنوباً، ما يهدّد 25 في المائة من الأراضي الزراعية في البلاد ويخفّض إنتاج الغذاء بنسبة 20 في المائة.

المصدر: United Nations, 2017.

في ما يلي العوائق الرئيسية أمام تحقيق الهدف 13 في المنطقة العربية

مستويات عالية من التعرض لتغيّر المناخ والتأثر به

يُعزى ارتفاع مستويات للتعرض لتغيّر المناخ والتأثر به إلى خصوصيات إقليمية أساسية منها ندرة المياه العذبة والجفاف والنمو السكاني وتزايد التوسّع العمراني والفقر وعدم الاستقرار والهشاشة والصراعات[16]. ولتغيّر المناخ أيضاً آثار عابرة للحدود كما التحركات السكانية التي تنتجها، جراء تأثر الموارد المائية المشتركة وتزايد التصحر. لذلك يتوقع أن يكون لأي إجراءات يتخذها أحد البلدان للتكيُّف أو التخفيف أثر على بلدان أخرى.

ويتفاقم التعرّض لتغيّر المناخ بفعل النقص في المساكن الآمنة الميسّرة الكلفة وفي شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية، وتقطع الكهرباء وضعف التدفئة والتبريد. وتزداد هذه المشاكل حدة في ظل توسّع عمراني من دون تخطيط. وفي غياب التدابير الفعالة للتكيُّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، من المتوقع أن يزيد انكشاف المنطقة على مخاطر تغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي في العقود المقبلة[17]، وتتسع موجات الهجرة والنزوح، وتنتهي أعداد متزايدة من السكان إلى المدن.

ويمكن أن يصل ارتفاع درجات الحرارة المتوقع في أجزاء من المنطقة إلى 5 درجات مئوية مع نهاية القرن، في حين يتوقّع أن ينخفض معدل هطول الأمطار إلى حد كبير[18]، ولا سيما في بلدان شمال أفريقيا المطلة على البحر الأبيض المتوسط. فقد ينخفض هطول الأمطار في مرتفعات المغرب، مثلاً، بنسبة 40 في المائة بحلول نهاية القرن[19]. وفي استمرار عدم الكفاءة وضعف الإنتاجية في النُّظُم الزراعية، احتمالات كبيرة لتفشي الجوع والفقر، خاصة في المناطق الريفية.

قدرة محدودة على التكيُّف في العديد من البلدان، واستجابات في السياسات والتخطيط غير ملائمة

عندما يجتمع النمو السكاني السريع والتوسّع العمراني وتواتر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ، تزداد تعقيداً تحديات التخطيط والتنمية[20]. وفي حين تتأثر البلدان بأشكال مختلفة، تبقى البلدان التي تملك موارد مالية وتقنية كبيرة وبنية تحتية سليمة في وضع أفضل للاستجابة. ولا بد من المزيد من العمل على تبادل المعلومات والتكنولوجيا والقدرات داخل المنطقة لتأمين البنية التحتية اللازمة والفعالة في جميع البلدان.

وتخضع قدرات الحكومات لقيود إضافية بفعل تزايد الخسائر الاقتصادية، وارتفاع تكاليف إعادة التوطين القسري والصراع على موارد متضائلة، فيتعثر تنفيذ الخطط الإنمائية، وتزداد البلدان تعرضاً للمخاطر. فلا بدّ من تعزيز الجهوزية على صعيد البلدان، والحد من مخاطر الكوارث لتقليل الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحداث الشديدة. ومن الضروري تزويد استراتيجيات التكيُّف التي تبني المِنعة على المدى المتوسط والبعيد، بما تحتاج إليه من موارد للتمويل ومقوّماتٍ للتنفيذ. ولا يزال يلزم المزيد من العمل على تحقيق التكامل والترابط على مستوى السياسة العامة بين الاستراتيجيات والخطط والاستثمارات المعنية بالتصدّي لتغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتعميم المقاصد والسياسات المعنية بتغيّر المناخ في الخطط والرؤى الإنمائية الوطنية.

قدرات تقنية وبحثية محدودة

يقوّض ضعف البحث والتطوير وإنتاج المعرفة العمل على التصدي لتغيّر المناخ في المنطقة. فهذه الأسس لازمة لتوجيه وضع السياسات، وكذلك لقيادة التحوّل الثقافي اللازم للتوعية بتغيّر المناخ والتصدي له.

فالبحوث التي تتناول تغيّر المناخ وتقييم آثاره في تحسّن حالياً، لكنها لم تستأثر بعد بالاهتمام الذي تستحقه. ونتيجة لذلك، لم تُدمج آثار تغيّر المناخ في التخطيط القطاعي الوطني ودون الوطني، والتخطيط العمراني وتخطيط استخدام الأراضي. ولا يُسترشد بها صراحةً في تدابير بناء مِنعة النُّظُم الصحية والبنية التحتية والإسكان، وتحصين المجتمعات والمجموعات السكانية إزاء المخاطر، ولا سيما النساء وكبار السن وصغار المزارعين والمهاجرين. ويمثّل ضعف إدارة المخاطر تحدياً وطنياً وإقليمياً. ومن الضروري تعميق التعاون الإقليمي في أنظمة الإنذار المبكر بموجات الجفاف والعواصف الرملية والترابية وغيرها من الظواهر المناخية الشديدة.

نقصٌ في كمية ونوعية الدعم المقدم في التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات

يتوقّف الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول النامية في المساهمات المحددة وطنياً على الدعم المالي من الدول المتقدمة. غير أن الوصول إلى الصناديق العالمية المعنية بالمناخ (مثل الصندوق الأخضر للمناخ) وتغذيتها يبقيان مبعث قلق. ولا تزال الأموال المخصصة لمشاريع التكيُّف، وهي أولوية للمنطقة، منخفضة. فالعقبات السياسية، ومسوغات الأهلية ومعاييرها، أو القدرة المحدودة في إعداد المشاريع، تشكّل عوائق لبعض البلدان. وقد نجحت البحرين، وجزر القمر، ومصر، والمغرب، ودولة فلسطين من بلدان المنطقة في الحصول على تمويل من الصندوق الأخضر للمناخ، وتستفيد بلدان أخرى من صناديق برنامج التأهّب في حين يسعى بعض البلدان إلى الاستفادة منها في إعداد المشاريع. لكنّ المتطلبات الصارمة التي يفرضها المانحون والمستثمرون وصعوبة وضع الاقتراحات لمشاريع تحظى بالتمويل لا تزال ضمن العقبات أمام الحصول على التمويل.

في عام 2018، اجتاح **إعصار مكونو** عُمان واليمن، وحسب التقارير كان بقوة لم يسبق أن شهدتها عاصفة في المنطقة.

في عُمان، هطل من الأمطار في يوم واحد ما يُعادل ثلاث سنوات، فأسفر عن مقتل 24 شخصاً. وعندما ضرب إعصار مكونو جزيرة سقطرى اليمنية في بحر العرب، التي صنفتها اليونسكو موقعاً طبيعياً من التراث العالمي، ألحق بها أضراراً جسيمة وتسبّب بنزوح أكثر من 500 أسرة.

المصدر: OCHA, 2018; IFRC, 2018.

طوّرت مدينة **عمّان** في الأردن، انطلاقاً من إعلان العقبة لعام 2013 بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المدن، استراتيجيةً للمِنعة. وهي تقوم على خمس ركائز تتناول جميع نواحي الحياة في المدينة واحتياجاتها.

وهذه الاستراتيجية هي ثمرة مشاركة واسعة لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ومجموعات الشباب والأوساط الأكاديمية وغيرها، الذين اجتمعوا لمناقشة مستقبل المدينة ورسم خريطة طريق على ضوء إمكاناتها. وتدعو الاستراتيجية إلى تحويل التحديات إلى فرص لتنمية المدينة وضمان الرفاه لسكانها وللأجيال المقبلة.

عرضة للإهمال

لا يوفر تغيّر المناخ أحداً، وستطال آثاره الجميع، لكنّ بعض الفئات تبقى أكثر عرضة من غيرها.

فتغيّر المناخ يفاقم ويضاعف المخاطر التي تحدق بالمجتمعات الفقيرة. فهي، إذ تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيّف مع التغيُّرات أو مواجهة الصدمات، يُرجّح أن تتعرض لأشدّ الأضرار. **وفقراء الريف** أكثر انكشافاً من غيرهم لاعتمادهم في معيشتهم على المياه للزراعة، وعدم كفاية البنية التحتية، وسوء ظروف المعيشة[21]. ومن المناطق الأكثر تأثراً والأقل قدرة على التكيُّف، القرن الأفريقي والساحل الأفريقي وشبه الجزيرة العربية الجنوبية الغربية[22]. وفي جميع أنحاء المنطقة، في المدن والأرياف، من المرجح أن تتكبّد **النساء والأطفال** خسائر مستمرة بعد وقوع الكوارث، بفعل عوامل مثل النزوح وانقطاع سُبُل العيش والشبكات الاجتماعية.

وغالباً ما يكون التوسّع العمراني السريع إما من دون تخطيط أو بتخطيط غير مراع لتغيّر المناخ، ما يؤدي إلى نشوء وتوسّع **مستوطنات بشرية غير نظامية** شديدة التأثر بالأحداث المناخية. ويزداد التأثر بفعل تدمير البيئة الطبيعية التي تقي من تغيّر المناخ، وهشاشة المباني، والنقص في نُظُم الصرف الصحي وإدارة مياه الصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات.

ويؤثر تغيّر المناخ في البيئة الطبيعية والمبنيّة، وفي طرق استخدام الموارد الطبيعية والاستفادة منها مثل الأرض والمياه والنفط وغيرها. ولا تستوفي الأنماط الحالية للاستهلاك والإنتاج مقومات الاستدامة. وفي الآثار التراكمية، إلى جانب الأضرار التي تلحق اليوم بالفقراء والمجموعات الأكثر عرضة للمخاطر، ظلمٌ تاريخي يطال **الشباب والأجيال المقبلة**. فهؤلاء سيرثون بيئة طبيعية ومادية واجتماعية واقتصادية أقل سخاءً وأكثر إجحافاً، تتناقص فيها الموارد وتتزايد المخاطر على الأرواح وسُبُل العيش. ويواجه الشباب في المنطقة العربية عقبةً إضافيةً بسبب النُّظُم التعليمية التي لا تزوّدهم بما يلزم من معرفة وأدوات للتعبئة من أجل العمل المناخي. كما أن ضعف المشاركة السياسية والنقص في الآليات الفعالة للمشاركة المدنية (الهدف 16) من العوامل التي تضيّق فرصهم في التأثير على وضع السياسات.

بحلول عام 2017، كان الجفاف في **الصومال** قد تسبّب في خفض متوسط محاصيل الحبوب بنسبة 70 في المائة، وفي وفاة أعداد كبيرة من الماشية، وفي تعرّض أكثر من 360 ألف طفل لسوء التغذية الحاد. ويواجه نحو 3 ملايين شخص، معظمهم في المجتمعات الريفية، **انعدام الأمن الغذائي** الحاد. وفي البلدان الهشة مثل الصومال، تجتذب الجماعات المسلحة غير القانونية مثل حركة الشباب، بشكل متزايد الشباب المتضررين من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف ومن محدودية فرص العمل.

المصدر: DFID, 2006; FSNAU-Somalia, 2017.

ما العمل لتسـريع التقدّم في تحقيق الهدف 13

1. تطوير استجابات وطنية متماسكة للتخفيف من تغيّر المناخ والتكيّف معه عملاً بالاتفاقات العالمية وتمشياً مع الظروف الوطنية:

- وضع أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية للتكيُّف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وتضمين آثار ومخاطر تغيّر المناخ في الخطط القطاعية، وخطط التنمية والبنى التحتية المحلية والحضرية، والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي.
- وضع مقاصد وطنية واضحة لتخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تمشياً مع اتفاق باريس، واعتماد حوافز للحث على تخفيض الانبعاثات في قطاعات الطاقة والنقل والقطاعات الأخرى، مع الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.
- اعتماد أو تفعيل استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- إعطاء أولوية للربط بين العلوم والسياسات والاستثمار فيه للتعمّق في المعرفة وتطوير الحلول وتشجيع الابتكار بهدف التصدي لتغيّر المناخ.
- إشراك وتنظيم القطاع الخاص باعتباره جهة فاعلة مسؤولة في تدابير التخفيف والتكيُّف.
- زيادة الاتساق بين خطة عام 2030 واتفاق باريس وإطار سنداي في جمع البيانات والتنفيذ وإعداد التقارير.

2. تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية في المنطقة للتصدي لتغيّر المناخ:

- توحيد الجهود الإقليمية لدعم التدريب التقني وبناء القدرات في وضع النماذج المناخية وتقييم الآثار وتقييم المخاطر والتخطيط واستخدام نُظُم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد وقوائم جرد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لدعم الرصد وإعداد التقارير.
- زيادة قدرة واضعي الخطط والسياسات، على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، على دمج نتائج التقييمات العلمية لآثار تغيّر المناخ وقابلية التأثر في قرارات التخطيط.
- الاستثمار في تحسين شبكات مراقبة الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، وزيادة المعرفة واستيعاب تكنولوجيات الرصد الحديثة مثل رصد الأرض بالأقمار الصناعية.

3. زيادة الوعي وإشراك جميع أصحاب المصلحة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية وغيرها:

- دمج تغيّر المناخ في المناهج التعليمية في المنطقة، وإشراك الطلاب والشباب في معالجة أسبابه وآثاره.
- إشراك النساء والشباب في صنع القرارات المتعلقة بتدابير الوقاية والتخفيف، وتشجيعهم على تولّي أدوار قيادية في مجتمعاتهم لتحويل استخدام الطاقة والمياه إلى أنماط أكثر استدامة.
- دعم الابتكار، وتمكين مراكز البحوث ومراكز الفكر على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإنشاء أو تشجيع آليات الرصد والتقييم المستقلين للسياسات والإجراءات الاقتصادية والبيئية.

4. حشد تمويل إضافي وتعبئة التكنولوجيا وتسريع بناء القدرات للعمل المناخي في المنطقة، بالاعتماد على مصادر عامة وخاصة:

- تحسين جودة وزيادة كمية التدفقات العامة الدولية لتمويل العمل المناخي بحيث تشمل حصصاً أكبر من المِنح غير المشروطة وتمويل إجراءات التكيُّف.
- تقوية موقع المنطقة في المفاوضات العالمية، وتعزيز الوصول الإقليمي ودون الإقليمي إلى التمويل المخصص لتغيّر المناخ وإلى التكنولوجيا وبناء القدرات.
- زيادة الوصول إلى التمويل المخصص لتغيّر المناخ من صناديق متعددة (مثل الصندوق الأخضر للمناخ وصندوق التكيُّف ومرفق البيئة العالمية)، ومصارف التنمية المتعددة الأطراف، والمصادر الثنائية والقطاع الخاص، وكذلك من خلال أدوات الاستثمار المبتكرة (مثل السندات والصكوك الخضراء).
- وضع خطوط أساس لتتبُّع مخصصات المناخ في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية، وتقييم الإنفاق الفعلي وأثره.
- إعادة هيكلة أسعار الطاقة ومستويات الدعم لدفع الاستثمار الخاص في الطاقة النظيفة والاستهلاك الأكثر استدامة.
- البحث في آليات التسعير لتحفيز الاستثمار في خفض غازات الاحتباس الحراري.
- إعطاء أولوية لنقل التكنولوجيا، لا سيما إلى البلدان الأقل نمواً، وتحصين مكانة المنطقة في الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وفرص التمويل وتكييفها.

مقاصد الهدف 13 ومؤشراته في المنطقة العربية

المقصد

13-1

تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها

المؤشر

13-1-1

عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

البيانات

الشكل 1 عدد الأشخاص المتوفّين والمفقودين ومَن تضرّروا مباشرةً بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

(أ) عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث من بين كل 100,000 شخص

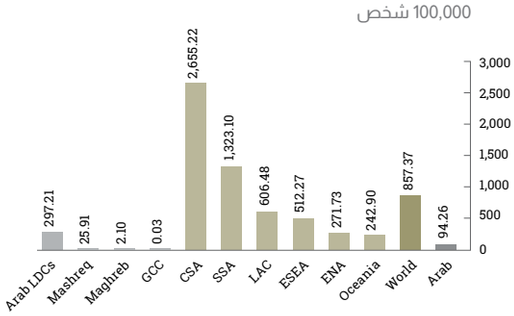

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتضرّرين من الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر والسودان ودولة فلسطين ولبنان ومصر (2017).

(ب) عدد الأشخاص المتوفّين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

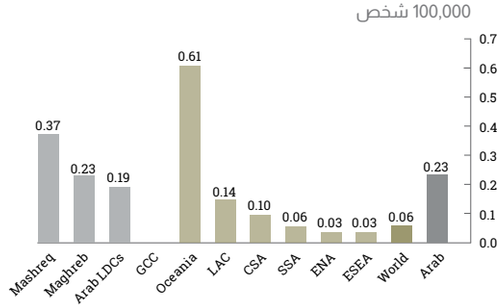

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، الكويت (2011)، جيبوتي (2012)، تونس (2013)، المغرب (2014)، الأردن وجزر القمر ودولة فلسطين ومصر (2017).

(ج) عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من بين كل 100,000 شخص

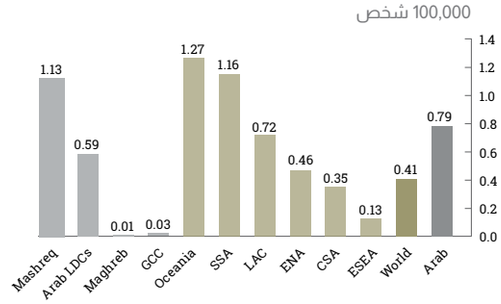

ملاحظة: يُضرَب عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث بـ 100,000، ويُقسَم على عدد السكان، للحصول على الأعداد الإجمالية في البلدان. وتُرجّح جميع المتوسطات حسب عدد السكان بالرجوع إلى التقديرات السكانية الأحدث (2015) (United Nations Population Division, 2017; United Nations Statistics Division, 2019b)، وتُحسب أيضاً لكل 100,000 شخص. ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: تونس (2009)، الأردن واليمن (2010)، جيبوتي والمغرب (2011)، جزر القمر (2017).

الشكل 2 عدد المساكن المتضرّرة بسبب الكوارث، وعدد المساكن المدمّرة بسبب الكوارث

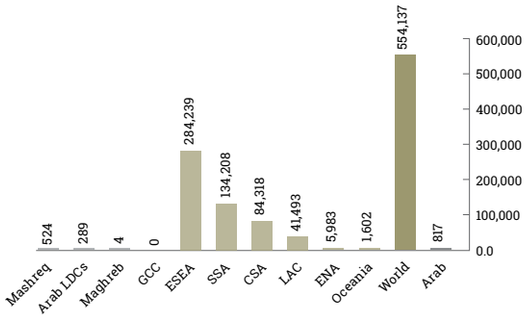

ملاحظة: المجاميع هي العدد الكلّي للقيم في البلدان (United Nations Statistics Division, 2019b). ويشمل المجموع الإقليمي للمنطقة العربية قيماً بيانية سُجّلت في الأعوام المذكورة للبلدان التالية: الجمهورية العربية السورية (2009)، اليمن (2010)، جيبوتي (2012)، تونس ودولة فلسطين (2013)، جزر القمر ولبنان والمغرب (2014)، الأردن والصومال والكويت ومصر (2017).

	2-1-13 عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
	3-1-13 نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
2-13 إدماج التدابير المتعلقة بتغيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني	**1-2-13** عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيُّف مع الآثار الضارة لتغيّر المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
3-13 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغيّر المناخ، والتكيُّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	**1-3-13** عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغيّر المناخ، والتكيُّف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

	13-3-2 عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيُّف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الانمائية	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
13-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن	**13-أ-1** المبلغ السنوي الذي يجمع سنوياً مقيّماً بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي 2020 و2025 بهدف الوفاء بالتزام توفير 100 بليون دولار	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.
13-ب تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	**13-ب-1** عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغيّر المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	لم تُستوفَ المعايير المحدّدة للتوصّل إلى المتوسط الإقليمي لهذا المؤشر.

ملاحظة: وسط وجنوب آسيا (CSA)؛ شرقي وجنوب شرقي آسيا (ESEA)؛ أوروبا وأمريكا الشمالية (ENA)؛ بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛ أمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي (LAC)؛ البلدان العربية الأقل نمواً (Arab LDCs)؛ أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Oceania)؛ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (SSA).

تستند جميع الأرقام إلى قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة (United Nations Statistics Division, 2018)، باستثناء البيانات المحدّثة (United Nations Statistics Division, 2019a) بشأن المؤشر التالي: 13-1-1 [عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث (عدد)؛ عدد الأشخاص المتوفّين بسبب الكوارث (عدد)؛ عدد الأشخاص المفقودين بسبب الكوارث (عدد)].

الحواشي

1. استناداً إلى المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار). ESCWA and others, 2017.
2. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن عدد حوادث الكوارث (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
3. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن الأشخاص المتوفين بسبب الكوارث (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
4. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن الأشخاص المتضررين من الكوارث، حسب نوع الكارثة (الجفاف) (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
5. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات عن مجموع الأشخاص المتأثرين (بالملايين) والأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث (بملايين الدولارات) (CRED, 2019). لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على UNDRR, 2019.
6. ESCWA and others, 2017.
7. ESCWA, 2018.
8. CAIT Climate Data Explorer of the World Resources Institute. الاطلاع على cait.wri.org/indcs/ (استرجعت في كانون الثاني/يناير 2019).
9. ESCWA, 2019b; IEA, 2019; World Bank, 2019.
10. ESCWA, 2017.
11. يشار في هذه الحالة إلى التدفقات الدولية والإقليمية وغيرها من التدفقات العامة التي أبلغت عنها البلدان المتقدمة في تقاريرها الثالثة التي تقدم كل سنتين إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، المقدمة في عام 2018. وتستثنى التدفقات المتعددة الأطراف (ESCWA, 2019a, 2019c).
12. وفقاً للمنهجية المستخدمة في هذا التقرير.
13. مشروع ريكار (ESCWA and others, 2019).
14. مشروع ريكار (ESCWA and others, 2017), (United Nations Convention to Combat Desertification, 2017).
15. ESCWA and others, 2017.
16. World Bank 2014; UNDP and GEF, 2018.
17. ESCWA and others, 2017.
18. المرجع نفسه.
19. المرجع نفسه.
20. World Bank, 2012.
21. World Bank, 2014.
22. ESCWA, 2017.

المراجع

100 Resilient Cities (2017). "Amman Resilience Strategy". www.100resilientcities.org/strategies/amman/.

CRED (Centre for Research on the Epidemiology of Disasters) (2019). "The International Disasters Database EM-DAT". www.emdat.be/.

DFID (Department for International Development) (2006). "Reducing the Risk of Disasters—Helping to Achieve Sustainable Poverty Reduction in a Vulnerable World". DFID Policy Papers. www.preventionweb.net/files/2067_VL108502.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia) (2017). "Arab Region Progress in Sustainable Energy Global Tracking Framework Regional Report". www.unescwa.org/publications/gtf-regional-report-arab-region-progress-sustainable-energy.

——— (2018). "ESCWA Water Development Report 7: Climate Change and Disaster Risk Reduction in the Arab Region". www.unescwa.org/publications/escwa-water-development-report-7.

——— (2019a). "Access to Climate Finance in the Arab Region". 13th Regional Training Workshop on Capacity Development for Climate Change Negotiations for the Arab Countries. Cairo: United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/sites/default/files/resource/NBFArabRegion_Session2_Griswold.pdf.

——— (2019b). "Energy Vulnerability in the Arab Region". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/energy-vulnerability-arab-region-english_0.pdf.

——— (2019c). "Technical Report on Climate Finance in the Arab Region". Beirut. https://www.unescwa.org/publications/climate-finance-arab-region.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2017). "Arab Climate Change Assessment Report—Main Report". www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/riccar_main_report_2017.pdf.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), and others (2019). *Regional Initiative for the Assessment of Climate Change Impacts on Water Resources and Socio-Economic Vulnerability in the Arab Region (RICCAR).* www.riccar.org/.

FSNAU (Food Security and Nutrition Analysis Unit)–Somalia (2017). "Nearly 3 Million People in Somalia Face Crisis and Emergency Acute Food Insecurity". FSNAU-FEWSNET Technical Release, 2 February. www.fsnau.org/in-focus/fsnau-fewsnet-technical-release-february-2017.

IEA (International Energy Agency) (2019). "CO2 Emissions by Product and Flow". IEA CO2 Emissions from Fuel Combustion Statistics (Database). OECDiLibrary. https://doi.org/10.1787/data-00430-en.

IFRC (International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies) (2018). "Yemen: Cyclone Mekunu". Information bulletin. www.ifrc.org/docs/Appeals/18/IB_YE_2018.05.31.pdf.

OCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2018). "Yemen: Cyclone Mekunu Flash Update 1". 25 May. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-cyclone-mekunu-flash-update-1-25-may-2018-enar.

United Nations (2017). *HABITAT III Regional Report: Arab Region—Towards Inclusive, Safe, Resilient and Sustainable Arab Cities*. http://habitat3.org/wp-content/uploads/Habitat-III-Regional-Report-Arab-Region.pdf.

United Nations Convention to Combat Desertification (2017). "Analysis of Sand and Dust Storms (SDS) between the Years 2003 and 2016 in the Middle East". https://knowledge.unccd.int/publications/analysis-sand-and-dust-storms-sds-between-years-2003-and-2016-middle-east.

UNDP (United Nations Development Programme), and GEF (The Global Environment Facility) (2018). "Climate Change Adaptation in the Arab States: Best Practices and Lessons Learned". www.adaptation-undp.org.

UNDRR (United Nations Office for Disaster Risk Reduction) (2019). "Regional Office for Arab States". www.undrr.org/about-undrr-where-we-work/arab-states.

United Nations Population Division (2017). "World Population Prospects". https://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/.

United Nations Statistics Division (2018). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019a). "Global SDG Indicators Database". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

——— (2019b). "SDG Indicators Metadata Repository". https://unstats.un.org/sdgs/metadata/.

World Bank (2012). *Adaptation to a Changing Climate in the Arab Countries: A Case for Adaptation Governance and Leadership in Building Climate Resilience*. Dorte Verner, ed. Washington, D.C.: World Bank Group. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-9458-8.

——— (2014). *Turn Down the Heat: Confronting the New Climate Normal. Washington, D.C.*: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/317301468242098870/pdf/927040v20WP00O0ull0Report000English.pdf.

——— (2019). "World Development Indicators—CO2 Emissions (Metric Tons per Capita)". 2019. https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC.